

عقد بيع ابتدائي

في يوم ... / ... / الموافق..... / ... / ...

السيد: المقيم بـ حامل بطاقة هوية رقم.....

الطرف الأول: البائع.

السيد: المقيم بـ حامل بطاقة هوية رقم.....

الطرف الثاني: المشتري.

أقر الطرفان بكامل أهليتهما القانونية للتعاقد والتصرف واتفقا على ما يلي:

البند الأول

باع وأسقط وتنازل الطرف الأول (البائع) بيعًا تامًا ونهائيًا وبكافة الضمانات القانونية والفعلية وبموجب هذا العقد للطرف

الثاني (المشتري) القابل لذلك ما هو **شقة/عقار** شارع

.....

و... **الشقة/عقار** ... محل البيع تبلغ مساحتها وتتكون من

..... ويشمل هذا البيع حصته الشائعة في أراضي العقد وجزاء البناء المعدة

للاستعمال المشترك والجدران الرئيسية والمداخل والممرات تعادل نسبته في الشقة المباعة. والشقة حدودها كالاتي:

الحد الشمالي:

الحد الجنوبي:

الحد الشرقي:

الحد الغربي:

البند الثاني

تم هذا البيع نظير ثمن إجمالي قدره وقد سدد الثمن بالكامل من يد ومال الطرف الثاني (المشتري) ليد

البائع ويعتبر توقيع على هذا العقد مخالصة نهائية بالثمن.

البند الثالث

يقر الطرف الثاني (المشتري) بمعاينة موضوع البيع المعاينة التامة النافية للجهالة.

البند الرابع

من المتفق عليه أن الطرف الثاني (المشتري) أصبح مالكا لـ محل البيع ملكية خالصة مفرزة كما يصبح شريكا على المشاع في ملكية الأرض وفي مرافق وملحقات العقار ويصبح من حق الطرف الثاني (المشتري).

التصرف بكل اوجه التصرفات القانونية في موضوع التعامل بوصفه مالكا لها ملكية مفرزة مع الحصة الشائعة في الأرض والملحقات والمرافق ويعتبر مسئولا عن سداد ما يستحق عليها من أموال أميرية والضرائب وغيرها م الأعباء الأخرى المفروضة والمقررة حاليا أو التي تفوض مستقبلا على انتفاعه وملكيته لـ المذكورة وذلك بوصفة ومالكا لها ولا يجوز أن يرجع على الطرف الأول بأي شيء من ذلك

ويلتزم الطرف الثاني أيضا بالمساهمة شهريا في تكاليف إدارة وحفظ وصيانة المرافق والأجزاء المشتركة المخصصة لاستعمال جميع مالكي وحدات العقار ودفع أجرة البواب.

البند الخامس

يلتزم الطرف الأول (البائع) بعدم التعرض للطرف الثاني (المشتري) في انتفاعه بـ المبيعة، كما يقر الطرف الأول (البائع) بأن محل العقد خالية من الديون والرهن وكافة الحقوق العينية والتبعية أيا كان نوعها، وانه الحائز الوحيد لها دون منازعة ولم يسبق له التصرف في الملكية للغير قبل ذلك.

البند السادس

يلتزم الطرف الأول (البائع) أن يرد للطرف الثاني (المشتري) الثمن الذي قبضه في حالة تعرض الأخير لأي منازعة من البائع أو من الغير.

البند السابع

يلتزم الطرف الأول (البائع) بالحضور أمام المحكمة المختصة للإقرار بصحة التعاقد والشهر العقاري لإنهاء إجراءات العقد النهائي.

البند الثامن

تختص المحكمة الابتدائية وجزئياتها بالنظر في المنازعات التي قد تنشأ لا قدر الله عن هذا العقد.

البند التاسع

حُرر هذا العقد من نسختين سُلِّمَت لكل طرف نسخة للعمل بموجبها عند اللزوم.

الطرف الثاني (مشتري)

الطرف الأول (بائع)